المسؤولية القانونية

في مجالات

التكنولوجيا المالية - الوساطة التأمينية - إدارة خدمات الرعاية الصحية - الصرافة - التمريض - المنتجات المحلية

الدكتور

عمرو سيد مرعي شلقامي

دكتوراه القانون الخاص

كلية الحقوق - جامعة أسيوط

طبعة محكمة علميا

المركز الأكاديمي للنشر والتوزيع

المحتويات

مقدمة 5

الفصل الأول المسؤولية القانونية الناشئة عن استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية 7

المبحث الأول ماهية شركات التكنولوجيا المالية العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية 10

المطلب الأول:- ماهية شركات التكنولوجيا المالية العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية 10

المطلب الثاني:- العلاقة القانونية بين شركات التكنولوجيا المالية العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية وعملائها..... 14

المبحث الثاني:- الضوابط القانونية المنظمة لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية بإستخدام التكنولوجيا المالية 20

المطلب الأول:- متطلبات تأسيس شركات التكنولوجيا المالية العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية والترخيص بمزاولة النشاط 20

المطلب الثاني:- الإلتزامات المهنية الملقاة على عاتق شركات التكنولوجيا المالية العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية. 26

المطلب الثالث:- المسؤولية القانونية لشركات التكنولوجيا المالية العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية. 33

الفرع الأول:- المسؤولية المدنية لشركات التكنولوجيا المالية العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية..... 34

الغصن الأول:- الطبيعة القانونية للمسؤولية المدنية لشركات التكنولوجيا المالية العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية. 34

الغصن الثاني:- أركان المسؤولية المدنية لشركات التكنولوجيا المالية العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية 44
الفرع الثاني:- المسؤولية الجنائية لشركات التكنولوجيا المالية العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية..... 47
المبحث الثالث:- النظام القانوني لمختبرات التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية. 54
المطلب الأول:- الضوابط المنظمة لمختبرات التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية في التشريع المصري. 55
المطلب الثاني:- الضوابط المنظمة لمختبرات التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية في التشريع المكسيكي..... 56
الخاتمة 61
الفصل الثاني المسؤولية القانونية لوسطاء التأمين والإصلاح التشريعي لضوابط المهنة 63
المبحث الأول:- ماهية الإصلاح التشريعي والوساطة التأمينية..... 66
المطلب الأول:- ماهية الإصلاح التشريعي. 66
المطلب الثاني:- ماهية الوساطة التأمينية وعلاقتها بشركات التأمين وعملائها. 69
المبحث الثاني:- الإصلاح التشريعي للقواعد المنظمة لمزاولة نشاط الوساطة التأمينية 72
المطلب الأول:- ضوابط مزاولة نشاط الوساطة التأمينية في مصر والعراق..... 72
المطلب الثاني:- الإلتزامات الملقاة على عاتق وسطاء التأمين..... 76
المبحث الثالث:- الإصلاح التشريعي للمسؤولية القانونية لوسطاء التأمين 88
المطلب الأول:- المسؤولية المدنية لوسطاء التأمين. 88

الفرع الأول:- الطبيعة القانونية للمسؤولية المدنية لوسطاء التأمين..... 88
الفرع الثاني:- أركان المسؤولية المدنية لوسطاء التأمين 93
الفرع الرابع:- التأمين من مسؤولية الوسيط التأميني في التشريعين المصري والعراقي 96
المطلب الثاني:- المسؤولية التأديبية لوسطاء التأمين 99
الخاتمة 102
الفصل الثالث المسؤولية المدنية لشركات إدارة خدمات الرعاية الصحية 105
المبحث الأول:- ماهية شركات إدارة خدمات الرعاية الصحية 109
المطلب الأول:- تعريف شركة إدارة خدمات الرعاية الصحية 109
المطلب الثاني:- خصائص عقد إدارة خدمات الرعاية الصحية 113
المطلب الثالث:- التكييف القانوني لشركات إدارة خدمات الرعاية الصحية 116
المبحث الثاني:- النظام القانوني للمسئولية المدنية لشركات إدارة خدمات الرعاية الصحية 118
المطلب الأول: - الطبيعة القانونية للمسئولية المدنية لشركات إدارة خدمات الرعاية الصحية 118
الفرع الأول:- المسئولية العقدية لشركات إدارة خدمات الرعاية الصحية 119
الفرع الثاني: - المسئولية التقصيرية لشركات إدارة خدمات الرعاية الصحية 133
الغصن الأول: - تحديد التابع أو المندوب وإلتزامات الشركة في الإطار التقصيري 133

الفصن الثاني:- شروط مسئولية شركات إدارة خدمات الرعاية الصحية التقصيرية (المتبوع عن أفعال تابعه) 135
المطلب الثاني:- أركان المسئولية المدنية لشركات إدارة خدمات الرعاية الصحية 136
الفرع الأول:- ركن الخطأ وصوره 136
الفرع الثاني:- ركن الضرر 156
الفرع الثالث: علاقة السببية بين الخطأ والضرر 158
المبحث الثالث:- ضمانات المسئولية 159
المطلب الأول:- مدى توافر الملاءة المالية لشركات إدارة خدمات الرعاية الصحية 160
المطلب الثاني:- إنشاء صندوق لشركات إدارة خدمات الرعاية الصحية 162
الخاتمة 164
الفصل الرابع المسؤولية القانونية لشركات الصرافة والإصلاح التشريعي لضوابطها 167
المبحث الأول:- ماهية الإصلاح التشريعي والصرافة 170
المطلب الأول:- ماهية الإصلاح التشريعي. 170
المطلب الثاني:- ماهية الصرافة 171
المبحث الثاني:- الإصلاح التشريعي للقواعد المنظمة لمزاولة نشاط الصرافة .. 177
المطلب الأول:- ضوابط مزاولة مهنة الصرافة..... 177
المطلب الثاني:- طبيعة العلاقة القانونية بين البنك وشركات الصرافة 181
المطلب الثالث:- الإلتزامات المهنية المفروضة على شركة الصرافة..... 183
المبحث الثالث:- المسؤولية القانونية لشركات الصرافة..... 188
المطلب الأول:- المسؤولية المدنية لشركات الصرافة 188

المطلب الثاني:- المسؤولية التأديبية لشركات الصرافة 191
الخاتمة 196
الفصل الخامس الحماية المدنية والشرعية لطاقم التمريض في المؤسسات الصحية 199
المبحث الأول:- مهنة التمريض وأهميتها في الشريعة والقانون 202
المطلب الأول:- التعريف بمهنة التمريض وأهميتها في الشريعة والقانون 202
المطلب الثاني: - الإشتراطات القانونية لعضوية نقابة مهنة التمريض في ضوء التشريعات المصرية والعراقية 207
المبحث الثاني:- الحماية المدنية لطاقم التمريض في المؤسسات الصحية في الشريعة والقانون 211
المطلب الأول:- حقوق والتزامات الممرض في القانون الوضعي 211
المطلب الثاني:- أخلاقيات مهنة التمريض في الشريعة الإسلامية 217
المطلب الثاني:- الحماية المدنية لطاقم التمريض في القانونين المصري والعراقي 220
الخاتمة 228
الفصل السادس المسؤولية القانونية عن أضرار المنتجات المحلية في الدولة الفدرالية 231
المبحث الأول:- الممارسات الضارة بالمنتجات المحلية في الدولة الفدرالية 234
المطلب الأول:- ماهية الممارسات الضارة بالمنتجات المحلية والمصطلحات ذات الصلة 234
المطلب الثاني:- أساليب الممارسات الضارة بالمنتجات المحلية في الدولة الفدرالية 236

المبحث الثاني:- المواجهة الإدارية للممارسات الضارة بالمنتجات المحلية في الدولة الفدرالية 241

المطلب الأول:- سبل المواجهة الإدارية للممارسات الضارة بالمنتجات المحلية في الدولة الفدرالية. 241

المطلب الثاني:- مدى التعاون والتنسيق بين السلطة الاتحادية وإقليم كوردستان العراق في مواجهة الممارسات الضارة بالمنتجات المحلية. 245

المبحث الثالث:- حماية المنتجات المحلية بين القانون الخاص والقانون العام في الدولة الفدرالية 246

المطلب الأول:- المسؤولية المدنية الناشئة عن الممارسات الضارة بالمنتجات المحلية في الدولة الفدرالية..... 246

المطلب الثاني:- مدى تفضيل المنتجات المحلية في العقود الحكومية التي تبرمها الدولة الفدرالية..... 257

الخاتمة 260